" قياس الاثر التشريعي للمواد الخاصة بالاستثمار بقانون الرياضة المصري رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م"

أ.م.د/ حسام الدين السيد مبارك*

أ.م.د/ أحمد حسني السيد خليل**

مقدمة البحث:

يعتبر الاستثمار بالمجال الرياضي من أكثر مصادر الربح في العالم، فقد باتت الرياضة اليوم مصدراً كبيراً جداً للأموال، حيث حققت الرياضة العالمية إيرادات وصلت إلى نحو ٥٠٠ مليار دولار في ٢٠٢٢م، وفقا للأبحاث التي أجرتها شركة "statista"المتخصصة بالإحصائيات، حيث يعطي هذا الرقم صورة واضحة عن كيفية تحول الرياضة من هواية إلى صناعة بارزة في مجال الاستثمار.(٢٣)

كما شهدت مصر تطورات اقتصادية متعددة فى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي وتنقية مناخ الاستثمار من المشاكل والمعوقات التى قد تواجه المصريين والأجانب الأمر الذى تتطلب معه إصدار العديد من التشريعات الاقتصادية فى العديد من المجالات، وذلك من خلال تحويل القوانين التي تمنح حقوقاً متعددة للسلطات الحكومية لكي تتدخل فى أعمال وقرارات المؤسسات الأهلية إلى قوانين تمنع كافة أشكال الوصاية أو التدخل الحكومي فى القرارات الإدارية والسياسية التى تطبقها هذه الهيئات والمؤسسات ومشروعات الاستثمار، وتكتفي فقط بالمراقبة لمنع الانحراف أو الاحتكار أو الإضرار بالمجتمع أو بالبيئة المحيطة بالهيئة أوالمؤسسة(٨ : ٣)

حيث أصبح الاستثمار بالمجال الرياضي الآن من أهم أعمدة الاستثمار بجمهورية مصر العربية، حيث يشهد عالم صناعة الرياضة سباقاً مُتسارعاً يُعزّز تفكير كثيراً من أصحاب رؤوس الأموال في استثمار أموالهم في عدّة مشروعات رياضية، حتى إننا نجد رجال أعمال كبار عالميين توجهوا للرياضة كمصدر إستثماري وبريق إعلامي كبير لهم ولتحقيق دخلٍ وأرباح ماليّة، وكذلك من أجل المساهمة في تقديم مجموعة من الفوائد للمجتمع ضمن مجال عمل كل مشروع.

(١٤: ١٩١)

لذا راعت المجتمعات المتقدمة رياضياً تهيئة مناخ الاستثمار حتى تساهم فى جعله عملاً جدياً من وجهة نظر المستثمرين، وتشجيعهم على دخول المجال الرياضى لكي يفيدوا ويستفيدوا بشكل إيجابى من الطرفين؛ فالاستثمار يعتبر الأداة

* * استاذ مساعد - بقسم الإدارة الرياضية - كليه التربية الرياضية - جامعة المنصورة.
** استاذ مساعد - بقسم الإدارة الرياضية - كليه التربية الرياضية - جامعة المنصورة.
Dr_a_hosny@mans.edu.eg

الرئيسية لخطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية من أجل تحقيق أهدافها وزيادة الإنتاج وإشباع رغبات وحاجات الأفراد وزيادة قدرة الإقتصاد القومي ومواجهته للتحديات العالمية وكذلك إيجاد فرص عمل جديدة تساهم فى رفع مستوى المعيشة. (٤ : ٣)

حيث تحرص معظم الدول المتقدمة على تشجيع الاستثمار الرياضي من خلال توفير المناخ والضوابط القانونية التي تشجع على المضي قدماً في سبيل تدعيم المجال الرياضي برأس المال اللازم له للقيام بدورة في المجتمع، كما يجب أن تساير هذه اللوائح والقوانين حركة التحرر وأوضاع المجتمع المتطور كما يجب أن تساير حركة التقدم في إندفاعها ولا يجب أن تكون موادها قيوداً تصد تيار هذه الحركة أو معوقاً لحركة الإنتاج وحوافز العمل.(٢ :١١٤) (١ :٧٥)

وتمشياً مع نهج الدولة السياسي والاقتصادي الهادف إلى تقوية الاقتصاد الوطني ودفع عجلة القطاع الخاص وتنوع مصادر الدخل وترشيد الإنفاق الجاري على الأنشطة والخدمات المختلفة ومن بينها مؤسسات النشاط الرياضي لما لها من مردود اقتصادي واجتماعي وسياسي وإعلامي، فإنه لابد من تقديم نموذج أفضل للعمل الوطني لتحقيق آمال وأهداف الوطن في الاستفادة من الرياضة في التنمية والاستفادة من برامج الاستثمار والخبرة الاقتصادية والإدارة العلمية في أن تعتمد الرياضة على التمويل الذاتي وتحويل هذه الموارد إلى الرياضة المدرسية والجامعية وإعداد الفرق القومية باعتبارها القاعدة العريضة لكل المؤسسات العاملة في الدولة، وبالتالي تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة من دون الإخلال بما نص عليه الدستور والقانون من واجبات ومسئوليات مطلوبة من مؤسسات النشاط الرياضي (١١ : ٣)

أما بجمهورية مصر العربية فقانون الرياضة الجديد رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م شجع الاستثمار الخاص المنظم فى القطاع الرياضى، إذ ألزمت المادة ٧١ منه كل من يريد إنشاء نادٍ أو عمل خدمة رياضية بتقنين وضعه وتأسيس شركة مساهمة مصرية لإدارة نشاطه، وتنص المادة ٧١ بالقانون على وجوب اتخاذ الشركات التى نشأت لمزاولة أعمال الخدمات الرياضية بجميع أنواعها شكل الشركات المساهمة، وأجازت طرح أسهمها فى اكتتاب عام وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال، كما يجوز قيد أسهمها ببورصة الأوراق المالية.

(٦ : ٢٨)

يعتبر التشريع – بمفهومه الواسع الشامل – من أهم أدوات السلطة التنفيذية لوضع سياساتها وخططها قيد التنفيذ، إذ تحتاج خطط الإصلاح أو الازدهار الاقتصادى لبيئة تشريعة متقدمة ومتطورة تواكب متطلبات واحتياجات الاستثمار، وتعد دراسات تقييم أو قياس الأثر التشريعى من أهم مظاهر التطور فى صناعة التشريع، إذ تعمل على تزويد صانعى التشريع بمعلومات جوهرية عن آثار ونتائج إصدار وتطبيق التشريع ومدى الحلول البديلة له، وتعمل على قياس تكلفة تطبيق التشريع، ومقارنتها بالفوائد المستهدفة منه، فضلا عن تبيان الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتطبيق التشريع المزمع إصداره أو إنفاذه. (١٨ : ٢٠٣)

مشكلة البحث:

وقد حققت مصر تطورا اقتصاديا ودعما لمناخ الاستثمار وتنقيته من المشاكل والمعوقات التى تواجة المستثمرين المصريين والأجانب الأمر الذى تتطلب معه إصدار العديد من التشريعات الاقتصادية فى المجالات المختلفة وكذلك فى مجال الرياضة من خلال تطوير القوانين واللوائح الرياضية خاصة بعد أن أصبحت الأعباء الملقاة على الميزانية العامة للدولة لا تستطيع مواجهة ظروف المنافسة على المستوى العالمى ولا تقوى على الوفاء باحتياجات الجماهير الملحة والمتزايدة يوما بعد يوم على المستوى الداخلي ومع تبنى الدولة لسياسة التطوير التشريعي للرياضة الان ماذل هناك العديد من المشاكل التى تواجة الاستثمار والتسويق بالمؤسسات والهيئات الرياضية.

لذا لاحظ الباحثان من خلال العمل بالمجال الرياضي عجز الكثير من الهيئات الرياضية عن الوفاء بالتزاماتها وخاصة المالية مما قد يهدد نشاطها سواء المحلى أو الدولى وهو ما تطالعنا به الصحف بين الحين والأخر بأزمة مالية تواجه بعض الاتحادات والأندية والمديونيات التى تعانى منها هذه الهيئات وتعجز عن سدادها بل تتفاقم بمرور الزمن مما يصعب معها بشدة تنفيذ الخطط والبرامج الموضوعة بهذه الهيئات بالتالى تعوقها عن تحقيق أهدافها .

حيث تسعي وزارة الشباب والرياضة المصرية إلى تقديم الحلول للمشكلات التي ظلت معلقة لفترات طويلة وذلك في إطار التنسيق والتناغم بين الوزارة والوزارات الأخرى المعنية؛ فالبرامج والإجراءات التنفيذية لتحفيز وتنمية الاستثمار في المجال الرياضي تحتاج إلى أقصي درجات التعاون والتنسيق بين المؤسسات والجهات التنفيذية المعنية كما تحتاج إلى تطوير الإطار التشريعي الحاكم لعملية الاستثمار في مصر.

يُعد تعديل بعض أحكام قانون الرياضة الصادر بالقانون رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧، من أهم وأبرز التشريعات على أجندة لجنة الشباب والرياضة بمجلس النواب، حيث تستكمل اللجنة جلسات الاستماع للمختصين والمعنيين بالقانون على أرض الواقع، وذلك فى خطوة الغرض منها خروج تشريع متكامل يساهم بقوة فى النهوض بالمنظومة الرياضية فى مصر وتتفق مع المواثيق الدولية فى القطاع الرياضى الذى أصبح من القطاعات التى تحظى باهتمام كبير خلال الفترة الأخيرة.

ومن خلال إطلاع الباحثان على توصيات الدراسات السابقة، **فقد أوصت دراسة كل من بهاء سيد (٢٠١٥م) (٥) ومحمد فتحي (٢٠٠٩م) (١٦) وحسن الشافعي ونادي أحمد (٢٠٠٩م)(٧) على ضرورة** الإهتمام بالرياضة كمجال تربوي واستثماري حيث أصبحت الرياضة أكثر المجالات أهمية للتنمية البشرية والصناعية والاستثمار في الوقت الراهن، وضرورة التغيير في اللوائح والتشريعات الرياضية للحاق بركب التطور السريع للعمل الرياضي، وضرورة وضع وتنفيذ نموذج خاص بضمانات وحوافز الإستثمار في المؤسسات الرياضية بجمهورية مصر العربية.

ثم قام الباحثان بإجراء دراسة إستكشافية على عدد (٦) من المستثمرين الملاك لبعض الشركات والمشاريع الرياضية بمحافظة الدقهلية، وذلك من داخل المجتمع وخارج عينة البحث الأساسية بهدف التعرف على رأي ملاك المشروعات والشركات الرياضية بمحافظة الدقهلية في قانون الرياضة المصري رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م ، وقد قام الباحثان

بطرح سؤال مفتوح عليهم وهو "ما رأيك بالمواد الخاصة بالاستثمار والتسويق بقانون الرياضة المصري رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م؟" وكانت الإجابات على النحو التالي حيث رأى بعض المستثمرين أن الائحة تمثل بالنسبة لهم «عصا سحرية» لتحسين مناخ الاستثمار، بينما نظرَ إليها آخرون على أنه قد يكون آلية لإصلاح ما أفسده الروتين والبيروقراطية ومساعدتهم فى حل مشاكل متراكمة منذ سنوات دون أن تجد حلاً حاسماً من قبل الحكومات المتعاقبة، ويرى بعض المستثمرين أن هناك معوقات ما زالت موجودة فى مناخ الاستثمار الرياضي مثل إرتفاع قيمة إنشاء الشركات الرياضية ومشكلة تدريب العمالة ورفع كفاءتهم، حتى لا يتم اللجوء للعمالة الأجنبية، بجانب حل المنازعات العالقة وإنهاء البيروقراطية المترسخة داخل عقول موظفى الحكومة.

ومن كل ما سبق فإن القانون خطوة لا يمكن الاستهانة بها على طريق إصلاح مناخ الاستثمار الرياضي، ولكن ما زالت هناك تحديات كثيرة لإزالة كل العقبات أمام الاستثمار الرياضي لأنه الركيزة الأساسية للنمو المستدام نظراً لأن إصلاح مناخ الاستثمار الرياضي يعتمد بنسبة كبيرة على التشريع وعلى التطبيق والإجراءات التنفيذية.

هدف وتساؤلات البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على قياس الاثر التشريعي للمواد الخاصة بالاستثمار بقانون الرياضة المصري رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م، وذلك من خلال الإجابة علي تساؤلات البحث التالية:

- **السؤال الرئيسى:** ما الأثر التشريعي للمواد الخاصة بالمواد الخاصة بالاستثمار بقانون الرياضة المصرى رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧؟ وذلك من خلال التساؤلات التالية:

١- ما الاثر التشريعي لقانون الرياضة علي الجوانب الإدارية والفنية للاستثمار الرياضي؟
٢- ما الاثر التشريعي لقانون الرياضة علي البنية التحتية للرياضة المصرية؟
٣- ما الاثر التشريعي لقانون الرياضة علي نشر الوعى بالإستثمار الرياضى؟
٤-ما الاثر التشريعي لقانون الرياضة علي الوعى بالسياسة الاستثمارية للرياضية المصرية؟
٥- ما الاثر التشريعي لقانون الرياضة علي الجوانب الخاصة بمعوقات الاستثمار الرياضي؟

مصطلحات البحث:

- **قياس الاثر التشريعي: هي** أداة أو نظام لقياس وتحليل آثار تشريع جديد أو معدل على المجتمع". وتقوم الحكومة أو البرلمان بتحديد الأثر المطلوب قياسه بناء على أولويات المجتمع، وقد يتم ذلك بناء على استشارات المتخصصين واستطلاعات الرأي العام للمواطنين، أو التعرف على التأثيرات المحتملة من أصحاب المصالح/ المخاطبين بالتشريع، وفى النهاية يتخذ البرلمان القرار ويحدد الشكل النهائي للتشريع. (١٥ : ٤٩)
- **الإستثمار:** هو الاستفادة من كافة الامكانات المادية والبشرية في زيادة العائد الاقتصادي للمؤسسة الرياضية . (١٩ : ٨)
- **قانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م:هو القانون الذي** يُعمل بأحكامه المرافق والهيئات والمؤسسات الرياضة، وتسرى أحكامه على الهيئات الرياضية وشركات الاستثمار الرياضى وأوجه النشاط الرياضى بالدولة. (٦ : ١)

الدراسات المرجعية:

أولاً: الدراسات باللغة العربية:

١- **دراسة "يحيي محرز عثمان" (٢٠٢٢) (١٩) بعنوان** خطة مقترحة لاستثمار بطولات الاتحاد المصرى للكاراتيه بجمهورية مصر العربية وتهدف هذه الدراسة الي وضع خطة مقترحة لاستثمار بطولات الاتحاد المصري للكاراتيه بجمهورية مصر العربية وذلك من خلال التعرف على :أهداف الاستثمار فى بطولات الاتحاد المصرى للكاراتيه - السياسات الخاصة بالاستثمار فى بطولات الاتحاد المصرى للكاراتيه - الاجراءات الخاصة بالاستثمار فى بطولات الاتحاد المصرى للكاراتيه - البرنامج الزمنى الخاص بالاستثمار فى بطولات الاتحاد المصرى للكاراتيه - الامكانات المتاحة للاستثمار فى بطولات الاتحاد المصرى للكاراتيه - معوقات الاستثمار فى بطولات الاتحاد المصرى للكاراتيه، استخدم الباحث المنهج الوصفي (الأسلوب المسحى) بخطواته وإجراءاته ، قام الباحث باختيار عينة البحث بالطريقة العشوائية، وبلغ حجم العينة التي طبق عليها الاستبيان (١٣٤) فرداً من طرفي العلاقة التعاقدية لاستثمار بطولات الاتحاد المصري للكارتيه بجمهورية مصر العربية (مانح الاستثمار "مؤسسات رياضية غير ربحية، مؤسسات حكومية" – الممنوح له الاستثمار "مستثمرين رياضيين")، وتم استبعاد (١٩) استمارة لعدم استيفائها شروط التطبيق والتسرب من عينة البحث، وبذلك بلغ حجم العينة (١١٥) فرداً ، واظهرت النتائج ان ينتهج الاتحاد المصري للكاراتيه سياسة إدارية واضحة للتطوير الدائم والمستمر لرياضة الكاراتيه على مستوى الجمهورية لجذب العديد من المستثمرين - لا يوجد تسهيلات كافة بالإجراءات أمام المستثمرين للحصول على التراخيص اللازمة لمزاولة الانشطة - عدم وجود أي محفزات لجذب المستثمرين فى مجال بطولات الإتحاد المصري للكاراتيه - لا يوجد بالاتحاد المصرى للكاراتيه رؤية زمنية واضحة لادارة البطولات أمام المستثمرين .

٢- **دراسة سلمى أيمن عبد العزيز (٢٠٢١) (١٠) بعنوان " خطة مقترحة لاستثمار الاحداث الرياضية لبعض الاتحادات الرياضية بجمهورية مصر العربية"، ويهدف البحث إلى** وضع خطة مقترحة لاستثمار الاحداث الرياضية لبعض الاتحادات الرياضية بجمهورية مصر العربية، وكان **منهج البحث** المنهج الوصفى، **عينة البحث من** أعضاء هيئة التدريس والإداريين وبلغ عددهم (١٦٦) فرداً من أعضاء مجالس الادارات والأفرع والمديرين التنفيذيين والمديرين الماليين للاتحادات المصرية لكرة القدم وكرة السلة والغوص والانقاذ والسباحة، واستخدم **أدوات جمع البيانات** : الإستبيان والمقابله الشخصية، **نتائج البحث** وضع خطة مقترحة لاستثمار الاحداث الرياضية لبعض الاتحادات الرياضية بجمهورية مصر العربية وتتمثل خطوات إعداد الخطة بأنه يجب تحديد الأهداف العامة للخطة المقترحة وتطبيق خطط تسويقية لتوفير فرصة حقيقية للاستثمار وتحديد الموارد المادية والمالية والاستفادة من الملاعب والأدوات، ولابد من وضع سياسات إدارية وذلك من خلال الالتزام بأحكام القانون وتطوير اللوائح لكي يتم استثمار الاحداث الرياضية على الوجه الأمثل .

٣- **دراسة " عبده محمود عبد الحليم " (٢٠١٣) (١٣)** بعنوان " استراتيجية مقترحة لاستثمار المنشأت الرياضية بمديريات الشباب والرياضة بمحافظات جنوب الصعيد" " دراسة مقارنة " وأستهدف الدراسة وضع استراتيجية مقترحه لاستثمار المنشآت الرياضية بمديريات الشباب والرياضة بمحافظات جنوب الصعيد، واستخدم الباحث المنهج الوصفي (دراسة مسحية) نظرا لملائمته لطبيعة البحث، واشتمل مجتمع البحث على العاملون بالإدارة المركزية للاستثمار وعددهم(٧٠) والعاملين بالأندية ومراكز الشباب والمنشآت الرياضية والإدارات بمديريات الشباب والرياضة بمحافظات جنوب الصعيد كما يلي (سوهاج (٢٣١)، قنا (٢٧٠)، الأقصر(١١٩)، أسوان (٢٩٣) فرد. وقد بلغت عينة البحث (٣٢٢) فرد بخلاف العينة الاستطلاعية التي بلغت(٣٠) فرد من مجتمع البحث ومن خارج عينة البحث، وقد استخدم الباحث أدوات جمع البيانات التالية

(تحليل المراجع والدراسات السابقة والمرتبطة بموضوع البحث وتحليل اللوائح والقوانين المنظمة للعمل بالمنشآت الرياضية والأندية والاختصاصات بمديريات الشباب والرياضة بجمهورية مصر العربية،الاستبيان). وكانت أهم الاستنتاجات وجود بعض القصور فى (الجوانب القانونية والتشريعية، الجوانب الإدارية، الجوانب الفنية، جوانب الوعي بالاستثمار الرياضي، جوانب الوعي بالسياسة الرياضية، ويوجد ضعف فى التمويل الحكومي والأهلي)، وقد أوصى الباحث بضرورة تطبيق الإستراتيجية المقترحة لاستثمار المنشآت الرياضية والشبابية والتي توصلت إليها الدراسة على جميع المؤسسات الرياضية.

٤- **دراسة "شريهان يحيي محمد مرسي"(٢٠١١)** (١٢) بعنوان: " تفعيل آليات جذب رجال الأعمال للاستثمار في المجال الرياضي "، واستهدفت الدراسة التعرف علي آليات ووسائل جذب رجال الأعمال للاستثمار في المجال الرياضي، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي لملائمته بطبيعة الدراسة وقامت بتطبيق البحث علي عينة من المستثمرين ورجال الأعمال الذين يسوقون منتجاتهم من خلال الرياضة في (٩) أندية بمحافظات مختلفة، وكانت أهم النتائج أن من أكثر المشروعات التي تحقق ربح ومكسب مادي من وجهة نظر المستثمرين ورجال الأعمال هي مشروعات الإنتاج والتوزيع كتصنيع الملابس والأدوات الرياضية، ومشروعات الإنشاء والتعمير وإنشاء الأندية ومراكز الشباب والصالات متعددة الأعراض، كما استنتجت الدراسة عدم وجود أساليب وقرارات تجذب المستثمرين، وأيضا لا توجد إدارات مسئوله عن الاستثمار والتسويق والتمويل في معظم المؤسسات الرياضية، وكذلك صعوبة الإجراءات الإدارية الخاصة بالاستثمار في المجال الرياضي.

ثانياً: الدراسات باللغات الأجنبية:

٥. دراسة Sorin Buhas وأخرون (٢٠٢١) بعنوان تأثير السياسات والتشريعات المحلية على الأداء الرياضى فى مقاطعة أوراديا كمثال للنجاح. واستهدفت التعرف على دور السياسات والتشريعات المحلية فى مقاطعة أوراديا فى دعم الرياضة عالية الأداء، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلى وكذلك المقابلات الشخصية، كأدوات لجمع البيانات من المسئولين عن الأندية الرياضية بمقاطعة أوراديا فى رومانيا، وأظهرت النتائج وجود صلة واضحة بين السياسات العامة المحلية وتحقيق نتائج متميزة من قبل الفرق الرياضية، كما أشارت النتائج الى أن الدعم المالى المستمر والبنية التحتية الرياضية والتشريعية والشراكات بين القطاعين العام والخاص تعتبر مفاتيح تطوير الأداء والنتائج الرياضية.

٦. دراسة Milena Parent وأخرون (٢٠١٨) بعنوان تاثير قواعد الحوكمة على المنظمات الرياضية، استهدفت هذه الدراسة التعرف على مدى تأثير قواعد وسياسات الحوكمة على المنظمات الرياضية، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلى والتتبعى للعديد من الدراسات والأبحاث والتى بلغت ٢١٥٥ دراسة، حيث استوفت ١٩ منها المعايير التى تم تحديدها لاجراء الدراسة عليها، وأشارت أهم النتائج الى أن القواعد والسياسات وتطبيقها لها تأثير كبير على جودة العمل بالمنظمات الرياضية بالاضافة الى الهيكل التنظيمى المستقر وجد أن له علاقة واضحة بالأداء التنظيمي وبالتالى الأداء الرياضى.

٧. دراسة Abderrahim Rharib & Amina Azmi (٢٠١٨). بعنوان: الاستثمار فى القطاع الرياضى، هل التشريع يعتبر عنق الزجاجة؟. استهدفت اجراء تحليل ودراسة لثلاثة قوانين متعلقة بالرياضة فى المملكة المغربية (قانون الرياضة والتربية البدنة، قانون مكافحة المنشطات فى الرياضة، وقانون تنظيم الأحداث والمباريات الرياضية والتى تنظم فى حضور جماهيرى كبير). اعتمد الباحثان على المنهج التحليل لدراسة المواد القانونية للثلاث قوانين، وأشارت أهم النتائج الى الأهمية الكبيرة لدور التشريع فى ضبط الرياضة وتطورها للوصول لأفضل مستوى رياضى، كما أشارت النتائج الى وجود بعض النقاط السلبية فى هذه القوانين والتى يجب تعديلها لأنها من الممكن أن تكون عائق كبير أمام مبادرات الاستثمار وتكوين الثروة فى المجال الرياضى.

٨. دراسة Predrag Mijatovic وأخرون (٢٠١٥) بعنوان تأثير الاستثمار على النتائج المالية والرياضية. استهدفت هذه الدراسة التعرف على العلاقة بين الاستثمار والنتائج المالية والرياضية المحققة وكذلك الكفاءة المالية لأندية كرة القدم الصربية، تم استخدام تحليل البيانات المالية لثلاثة عشرة نادى من أندية كرة القدم الصربية، أظهرت النتائج عن وجود علاقة ايجابية قوية بين الاستثمار والنتائج الرياضية وذلك بالنسبة لأندية كرة القدم الكبرى، كما أشارت النتائج الى عدم وجود علاقة بين الاستثمار وصافى الدخل (الأرباح) كم أكد تحليل الكفاءة المالية أن أفضل أندية كرة القدم هى الأقرب الى حدود الكفاءة التى تم تحديدها.

إجراءات البحث:

المنهج المستخدم:

استخدم الباحثان المنهج الوصفي، الأسلوب المسحي لتناسبه مع طبيعة البحث.

مجتمع وعينة البحث:

مجتمع البحث: يتحدد مجتمع البحث من جميع ملاك ومديرين الشركات والمشروعات الرياضية بمحافظة الدقهلية سواء كانت مُشهرة أو غير مُشهرة.

عينة البحث: قام الباحثان بإختيار عينة البحث بالطريقة الطبقية العشوائية، وبلغ حجم العينة التي طبق عليها الاستبيان (١٥٠) فرداً من الملاك والمديرين بالشركات والمشروعات الرياضية بمحافظة الدقهلية، وتم استبعاد (٩) استمارات لعدم استيفائها شروط التطبيق والتسرب من عينة البحث، وبذلك بلغ حجم العينة (١٤١) فرداً من العاملين وأصحاب الشركات والمشروعات الرياضية بمحافظة الدقهلية، ويوضح **جدول (١)** تصنيف عينة الدراسة الأساسية.

- **الحدود البشرية**: تتكون من الملاك والمديرين بالشركات والمشروعات الرياضية بمحافظة الدقهلية، وتم اختيارهم بطريقة عشوائية، وتم الإلتزام بالمبادئ التوجيهية الأخلاقية أثناء إجراء البحث.
- **الحدود المكانية**: تم التطبيق الميداني على عينة من أصحاب والعاملين بالشركات والمشروعات الرياضية بمحافظة الدقهلية بمدينة (المنصورة- الجمالية – منية النصر- السنبلاوين) بمحافظة الدقهلية.
- **الحدود الزمنية**: تم التطبيق الميداني لأدوات البحث في صورتها النهائية من (٢٠٢٣/١١/٢٠م) إلى (٢٠٢٣/١٢/٣١م).

جدول (١)
بيان عددي ونسبي بالعينة قيد البحث (ن= ١٤١)

م	الإشهار		نوع المشروع الرياضي وفقاً للائحة								إجمالي	
			حمامات السباحة		الملاعب الرياضية		الأندية الصحية		الأكاديميات الرياضية			
			ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	مُشهر	مالِك	٢	٢.٨٢	٣	٢.١٢	٥	٣.٥٤	٢	٢.٨٢	١٢	٨.٥١
		مدير	١٠	٧.٠٩	٣	٢.١٢	١٥	١٠.٦	١٢	٨.٥١	٤٠	٢٨.٣
٢	غير مُشهر	مالِك	٤	٢.٨٣	٦	٤.٢٥	٦	٤.٢٥	٨	٥.٦٧	٢٤	١٧
		مدير	١٢	٨.٥١	١٥	١٠.٦	٢٠	١٤.١	١٨	١٢.٧	٦٥	٤٦
الإجمالي			٢٨	١٩.٨	٢٧	١٩.١	٤٦	٣٢.٦	٤٠	٢٨.٣	١٤١	١٠٠

- **عينة البحث الاستطلاعية (عينة تقنين أدوات البحث):**

قام الباحثان بإختيار العينة الاستطلاعية بهدف تقنين أدوات جمع البيانات (الصدق - الثبات) المستخدمة فى البحث، وقد بلغ عددها (٥٠) فرداً من الملاك والمديرين بالشركات والمشروعات الرياضية بمحافظة الدقهلية تم اختيارهم بطريقة طبقية عشوائية من خارج عينة البحث الأساسية وممثلة لمجتمع البحث.

أدوات جمع البيانات:

١. تحليل الوثائق، مرفق (٦).
٢. استبيان " الاثر التشريعي للمواد الخاصة بالاستثمار بقانون الرياضة المصري رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م "، من إعداد الباحثان، مرفق(٤).

خطوات إعداد أدوات جمع البيانات:

قام الباحثان بتصميم إستمارة إستبيان بعنوان **الاثر التشريعي للمواد الخاصة بالاستثمار بقانون الرياضة المصري رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م**، من إعداد الباحثان، **مرفق(٣)**، وذلك بهدف قياس الاثر التشريعي للمواد الخاصة بالاستثمار بقانون الرياضة المصري رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م علي أداء النشاط الاستثماري بالمجال الرياضي بمحافظة الدقهلية.

قام الباحثان بالإطلاع على مواد الاستثمار الرياضي بقانون الرياضة المصري رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م ولائحة منح تراخيص الشركات الرياضية رقم ١١٢٤ لسنة ٢٠١٧م **ثم** قام الباحثان بالإطلاع على الدراسات السابقة والمراجع وبعض أدوات جمع البيانات بالأبحاث والدراسات المرتبطة بموضوع البحث.

وبعد قام الباحثان بتحليل القوانين **مرفق (٦)** قام بتحديد عدد (٦) محاور مقترحة للاستبيان وهم **(الجوانب الإدارية للاستثمار الرياضي - الجوانب الفنية للاستثمار الرياضي- الاستثمار الرياضي والبنية التحتية للرياضة - القانون ونشر الوعى بالإستثمار الرياضى - الوعى بالسياسة الاستثمارية للرياضية المصرية - الجوانب الخاصة بمعوقات الاستثمار الرياضي)**

ثم تم عرض محاور الاستبيان علي عدد (٩) من الخبراء بمجال الإدارة الرياضية مرفق (١) وقد وافق الخبراء علي المحاور المقترحة ما عدا محور **الجوانب الفنية للاستثمار الرياضي**، تم ضمة مع محور الجوانب الإدارية **ويوضح الجدول رقم (٢)** النسبة المئوية التي حصلت عليها محاور الاستبيان.

جدول (٢)
درجة أهمية المحاور وفقاً لأراء السادة الخبراء (ن=٩)

م	المحور	موافق	غير موافق	التكرار	%	ملاحظات
١	الجوانب الإدارية للاستثمار الرياضي.	٨	١	٢٥	٩٢.٥٩٣	مقبول
٢	الجوانب الفنية للاستثمار الرياضي.	٥	٤	١٩	٧٠.٣٧٠	دمج
٣	الاستثمار الرياضي والبنية التحتية للرياضة.	٧	٢	٢٣	٨٥.١٨٥	مقبول
٤	القانون ونشر الوعى بالإستثمار الرياضى .	٧	٢	٢٣	٨٥.١٨٥	مقبول
٥	الوعى بالسياسة الاستثمارية للرياضية المصرية.	٩	٠	٢٧	١٠٠.٠٠	مقبول
٦	الجوانب الخاصة بمعوقات الاستثمار الرياضي.	٩	٠	٢٧	١٠٠.٠٠	مقبول

يتضح من **جدول (٢)** الأهمية النسبية لمحاور الاستمارة وفقا لأراء السادة الخبراء، وقد ارتضى الباحث بقبول المحاور التي تحوز نسبة الموافقة عليها ٧٥٪ فأكثر، وبلغ عدد المحاور (٥) محاور والتي حصلت علي ٧٥% فأكثر.

وبعد موافقة السادة الخبراء علي قبول (٥) محاور رئيسية للاستمارة الإستبيان تم وضع العبارات الخاصة لكل محور من المحاور مستنداً على نتائج أهم البحوث والدراسات المرتبطة، وتم عرضها على عدد (٩) من الخبراء **مرفق (١)** لاستطلاع رأيهم في مدى مناسبة العبارات وملاءمتها لكل محور من المحاور كما هو موضح **بجدول (٣).**

جدول (٣)
النسبة المئوية لأراء السادة الخبراء لعبرات الاستبيان (ن=٩)

العبارة	%	العبارة	%	العبارة	%	العبارة	%
المحور الاول		١٣	٨٥.١	٢٦	٩٢.٥	٣٨	١٠٠
١	٩٢.٥	١٤	٨٥.١	٢٧	٩٢.٥	٣٩	٩٢.٥
٢	١٠٠	١٥	٩٢.٥	٢٨	١٠٠	٤٠	٩٢.٥
٣	٨٥.١	١٦	٩٢.٥	المحور الرابع		٤١	٩٢.٥
٤	٩٢.٥	١٧	١٠٠	٢٩	١٠٠	٤٢	١٠٠
٥	١٠٠	١٨	١٠٠	٣٠	٩٢.٥	٤٣	٨٥.١
٦	٨٥.١	المحور الثالث		٣١	٩٢.٥	٤٤	١٠٠
٧	٩٢.٥	١٩	١٠٠	٣٢	٩٢.٥	٤٥	٨٥.١
٨	١٠٠	٢٠	١٠٠	٣٣	١٠٠		
٩	٩٢.٥	٢١	٩٢.٥	٣٤	١٠٠		
١٠	٩٢.٥	٢٢	٩٢.٥	٣٥	٨٥.١		
المحور الثاني		٢٣	٧٠.٣٧	٣٦	٩٢.٥		
١١	١٠٠	٢٤	٩٢.٥	المحور الخامس			
١٢	٩٢.٥	٢٥	٨٥.١	٣٧	١٠٠		

يتضح من **جدول رقم (٣)** أن النسبة المئوية لأراء السادة الخبراء تراوحت مابين (١٠٠ : ٧٠.٣٧) وقد ارتضى الباحث بالعبارات التي تحوز على نسبة ٧٥٪ فأكثر، مما يشير إلى قبول السادة الخبراء لعبارات استبيان، ما عدا العبارة رقم (٢٣) وبذلك تصبح عدد عبارات الاستبيان (٤٤) عبارة.

الدراسة الإستطلاعية:

بعد تحديد عينة البحث، وإعداد أداة جمع البيانات، قام الباحث بتطبيق أداة البحث على عينة التقنين قوامها(٥٠) من الملاك والمديرين بالشركات والمشروعات الرياضية بمحافظة الدقهلية ، من خارج عينة البحث الأساسية ومن داخل مجتمع البحث في الفترة من(٢٠٢٣/١٠/٣م) إلى (٢٠٢٣/١٠/١٥م)، واستهدفت التعرف على مدى وضوح ومناسبة صياغة المفردات لمستوى فهم العينة وإجراء المعاملات العلمية. وقد أظهرت نتائجها وضوح التعليمات الخاصة بأدوات جمع البيانات، ومناسبة صياغة المفردات لمستوى فهم العينة، ثم تم إجراء المعاملات العلمية الخاصة بإيجاد صدق وثبات استمارة الاستبيان.

المعاملات العلمية للاستبيان:

- **حساب معامل الصدق:**

استعان الباحثان طريقة صدق الالتساق الداخلي لحساب معامل صدق الاستبيان:

صدق الاتساق الداخلي:

للتحقق من مدى ملائمة عبارات الاستبيان، قام الباحث بتطبيق الاستبيان على عينة تقنين قوامها (٥٠) من الملاك والمديرين بالشركات والمشروعات الرياضية بمحافظة الدقهلية من خارج عينة الدراسة الأساسية ومن داخل مجتمع البحث، واستخدم الباحث صدق الاتساق الداخلي لحساب صدق محاور وعبارات الاستبيان من خلال إيجاد معامل الإرتباط بين العبارات ومحاورها كما يتضح من **الجدول رقم (٤)**، إيجاد معامل الإرتباط بين محاورها والاستبيان ككل كما يتضح من **الجدول رقم (٥)**.

جدول (٤)

معامل الإرتباط بين محاور وعبارات استبيان (ن=٥٠)

العبارة	الإرتباط	العبارة	الإرتباط	العبارة	الإرتباط	العبارة	الإرتباط
المحور الاول		١٣	*٠.٧٧١	٢٦	*٠.٤٥٥	المحور الخامس	
١	*٠.٦١٩	١٤	*٠.٧١٣	٢٧	٠.٢٩٩	٣٩	*٠.٥٢٤
٢	*٠.٧٢٥	١٥	*٠.٧٢٦	٢٨	*٠.٧٢٥	٤٠	*٠.٦٢٣
٣	*٠.٧٩٩	١٦	*٠.٤٥٥	المحور الرابع		٤١	*٠.٧١٣
٤	*٠.٥٣٦	١٧	*٠.٥٣٦	٢٩	*٠.٥٣٦	٤٢	*٠.٥٢٤
٥	*٠.٥٦٧	١٨	*٠.٥٦٧	٣٠	٠.٢٢٦	٤٣	*٠.٦٢٣
٦	*٠.٧١٣	المحور الثالث		٣١	*٠.٥٣٦	٤٤	*٠.٧١٣
٧	*٠.٧٢٦	١٩	*٠.٥٣٦	٣٢	*٠.٥٢٤		
٨	*٠.٤٥٥	٢٠	*٠.٥٦٧	٣٣	*٠.٦٢٣		
٩	*٠.٧٧١	٢١	*٠.٧١٣	٣٤	*٠.٧١١		
١٠	*٠.٥٧٩	٢٢	*٠.٧٢٦	٣٥	*٠.٧٢٨		
المحور الثاني		٢٣	*٠.٢٥٥	٣٦	*٠.٥٣٦		
١١	*٠.٧٧١	٢٤	*٠.٥٣٦	٣٧	*٠.٧٢٦		
١٢	*٠.٥٧٩	٢٥	*٠.٥٦٧	٣٨	*٠.٧٢٦		

(*)قيمة (ر) الجدولية عند (٠.٠٥) = ٠.٣٤٩

ويتضح من الجدول (٤): وجود علاقة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠٥) بين استبيان **الاثر التشريعي للمواد الخاصة بالاستثمار بقانون الرياضة المصري رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م** والعبارات الخاصة به، عدا العبارة رقم (٢٧ -

٣٠)، حيث كانت قيمة معامل الإرتباط المحسوبة أقل من القيمة الجدولية عند مستوى معنويه (٠.٠٥)، وبذلك يصبح عدد عبارات الاستبيان (٤٢) عبارة، وبذلك يمكن الاستناد إلى صدق الاتساق الداخلي بين محاور وعبارات الاستبيان ودرجة المحور التي ينتمي إليها.

جدول (٥)

معامل الإرتباط بين محاور الاستبيان والاستبيان ككل لاستبيان (ن=٥٠)

م	المحاور	الاستبيان
١	الجوانب الإدارية والفنية للاستثمار الرياضي.	*٠.٧٢٢
٢	الاستثمار الرياضي والبنية التحتية للرياضة.	*٠.٧٨٩
٣	القانون ونشر الوعى بالإستثمار الرياضى .	*٠.٧٣٥
٤	الوعى بالسياسة الاستثمارية للرياضية المصرية.	*٠.٧٧١
٥	الجوانب الخاصة بمعوقات الاستثمار الرياضي.	*٠.٧٩٧

(*)قيمة (ر) الجدولية عند (٠.٠٥) = ٠.٣٠٦

ويتضح من جدول (٥) أن: وجود علاقة دالة إحصائياً عند مستوى معنويه (٠.٠٥) بين محاور استبيان **الاثر التشريعي للمواد الخاصة بالاستثمار بقانون الرياضة المصري رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م** والاستبيان ككل.

– حساب معامل الثبات:

استخدم الباحث طريقتين لحساب الثبات هما طريقه ألفا كرونباخ والتجزئه النصفية:

حيث استخدم الباحث معامل ألفا كرونباخ ودلالة الاتساق الداخلي والتجزئة النصفيه، لحساب معامل ثبات محاور الاستبيان، حيث قام الباحث بتطبيق الاستبيان على عينة التقنين وقوامها (٥٠) من الملاك والمديرين بالشركات والمشروعات الرياضية بمحافظة الدقهلية من خارج عينة الدراسة الأساسية ومن داخل مجتمع البحث، وتم حساب معامل الثبات لمحاور الاستبيان كما يتضح من **الجدول رقم(٦):**

جدول (٦)

إختبار معامل إرتباط ألفا كرونباخ والتجزئه النصفيه لاستبيان (ن=٥٠)

م	المحور	ألفا كرونباخ	التجزئه النصفيه	
			سبيرمان – براون	جتمان
١	الجوانب الإدارية والفنية للاستثمار الرياضي.	٠.٧٦٠	٠.٨٠٩	٠.٨٠٨
٢	الاستثمار الرياضي والبنية التحتية للرياضة.	٠.٧٣٨	٠.٥٨٧	٠.٥٦٨
٣	القانون ونشر الوعى بالإستثمار الرياضى .	٠.٧٤٨	٠.٥٢٣	٠.٥١٥
٤	الوعى بالسياسة الاستثمارية للرياضية المصرية.	٠.٧٦٢	٠.٨٣٢	٠.٨٣٢
٥	الجوانب الخاصة بمعوقات الاستثمار الرياضي.	٠.٧٣٨	٠.٥٨٧	٠.٥٦٨
إستبيان الاثر التشريعي للمواد الخاصة بالاستثمار بقانون الرياضة المصري رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م		٠.٨٢٨	٠.٦٥٥	٠.٦٥٤

ويتضح من الجدول رقم (٦) أن: ثبات محاور الاستبيان، حيث تراوحت قيم الثبات بطريقة ألفا كرونباخ بين ٠.٧٣٨ : ٠.٧٦٢ وهى معاملات مرتفعة للثبات لاستبيان **الاثر التشريعي للمواد الخاصة بالاستثمار بقانون الرياضة المصري رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م** ، وكان معامل الاتساق الداخلي لكل محور دال مما يشير لإرتفاع معامل ثبات محاور الاستبيان.

و**بعد إجراء المعاملات العلمية لأدوات جمع البيانات،** تم حذف العبارات الغير داله ليصبح إجمالي عبارات استمارة استبيان **الاثر التشريعي للمواد الخاصة بالاستثمار بقانون الرياضة المصري رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م** (٤٢) عبارة موزعه على (٥) محاور في الصورة النهائية، **مرفق (٥)**.

الدراسة الأساسية:

وبعد الإطمئنان للمعاملات العلميه الخاصة بالصدق والثبات قام الباحث بتطبيق استمارة الاستبيان وذلك في الفترة من(٢٠٢٣/١٠/٢٥م) إلى (٢٠٢٣/١١/٨م)، وبعد الإنتهاء من تطبيق الاستبيان تم تجميعه وتنظيمه وتفريغ البيانات وجدولتها لإجراء المعالجات الإحصائية المناسبة.

عرض وتفسير ومناقشة النتائج:

تحقيقاً لهدف البحث ورداً على ما طرح من تساؤلات وفي حدود عينة البحث والمنهج المستخدم، يعرض الباحث ما توصل إليه من نتائج مصنفة على النحو التالي:

عرض ومناقشة نتائج التساؤل الأول:

- ما الاثر التشريعي لقانون الرياضة علي الجوانب الإدارية والفنية للاستثمار الرياضي؟

للتحقق من إجابة التساؤل الأول إحصائياً قام الباحثان بإحتساب الإنحراف المعياري والمتوسط الحسابي وكا^{2} لكل عباره من عبارات المحور، وذلك على النحو التالي:

جدول (٧)

توزيع نسبي لاستجابات عينة البحث نحو الجوانب الإدارية والفنية للاستثمار الرياضي. (ن=١٤١)

م	أوافق بشدة		أوافق		أحيانا		غ موافق		غ موافق بشدة		إنحراف معياري	متوسط حسابي	كا^{2}	الترتيب
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%				
١	٧٠	٤٩.٦	٢٦	١٨.٤	٢٤	١٧.٠	١٥	١٠.٦	٦	٤.٣	١.٢١٨	٣.٩٨	٨٦.٤١١	١
٢	٥٢	٣٦.٩	٤٦	٣٢.٦	٢٣	١٦.٣	١١	٧.٨	٩	٦.٤	١.١٨٦	٣.٨٥	٥٥.٨٤٤	٢
٣	٤٦	٣٢.٦	٥٠	٣٥.٥	٢٥	١٧.٧	١٢	٨.٥	٨	٥.٧	١.١٥٢	٣.٨٠	٥٢.٢٢٧	٥
٤	٤٦	٣٢.٦	٥٠	٣٥.٥	٢٥	١٧.٧	٦	٤.٣	١٤	٩.٩	١.٢٣٤	٣.٧٦	٥٣.٠٧٨	٨
٥	٥٢	٣٦.٩	٤٠	٢٨.٤	٢٦	١٨.٤	١٩	١٣.٥	٤	٢.٨	١.١٥٢	٣.٨٢	٤٨.٩٦٥	٣
٦	٤٦	٣٢.٦	٤٨	٣٤.٠	١٢	٨.٥	٢٦	١٨.٤	٩	٦.٤	١.٢٧٧	٣.٦٨	٤٧.٦٨٨	١٠
٧	٤٤	٣١.٢	٥٢	٣٦.٩	٢٢	١٥.٦	١٦	١١.٣	٧	٥.٠	١.١٥٣	٣.٧٨	٥١.٥١٨	٦

م	أوافق بشدة		أوافق		أحيانا		غ موافق		غ موافق بشدة		إنحراف معياري	متوسط حسابي	كا٢	الترتيب
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%				
٨	٤٠	٢٨.٤	٥٨	٤١.١	١٧	١٢.١	١٧	١٢.١	٩	٦.٤	١.١٨٢	٣.٧٣	٥٨.٣٩٧	٩
٩	٤٨	٣٤.٠	٤٦	٣٢.٦	٢٣	١٦.٣	١٤	٩.٩	١٠	٧.١	١.٢٢٢	٣.٧٦	٤٤.٩٩٣	٧
١٠	٤٨	٣٤.٠	٤٤	٣١.٢	٢٨	١٩.٩	١٥	١٠.٦	٦	٤.٣	١.١٤٧	٣.٨٠	٤٦.٤١١	٤

*** قيمة (كا٢) الجد ولية عند (٠.٠٥) = ٩.٤٩**

يتضح من نتائج جدول(٧) أن قيمة (كا٢) المحسوبة أكبر من الجدولية (**٩.٤٩**)، لجميع العبارات الخاصة **بمحور الجوانب الإدارية والفنية للاستثمار الرياضي.**، حيث تراوحت قيمة (كا٢) المحسوبة ما بين (٤٤.٩٩٣ : ٨٦.٤١١)، مما يظهر وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة البحث في كل العبارات، ومن نتائج المحور يتضح أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (**٠.٠٥**) لصالح الإختيار (أوافق بشدة) بالنسبة للعبارات (١-٢-٥-٩-١٠)، وأيضاً توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (**٠.٠٥**) لصالح الإختيار(اوافق) بالنسبة للعبارة رقم (٣ – ٤ – ٦ - ٨)، حيث كانت (كا٢) المحسوبة أكبر من الجدولية مما يظهر وجود فروق ذات دلالة إحصائية.

كما يتضح من جدول (٧)، أن **أعلى متوسط حسابي العبارة** رقم (١) وهي **"**لا توجد إدارة متخصصة لتقديم الاستشارات الفنية الخاصة بالاستثمار بالمجال الرياضي**"** بمتوسط حسابي (٣.٩٨)، و**يرجع الباحثان ذلك إلى** عدم اهتمام وزارة الشباب والرياضة المصرية حتي الان بوجود إدارة خاصة بتقديم الاستشارات الفنية والإدارية للمستثمرين الراغبين بالاستثمار بالمجال الرياضي او المستثمرين الحاليين علي الرغم من وجود إدارة للاستثمار الرياضي بوزارة الشباب والرياضة وبالمديريات التابعة لها الا ان اختصاص هذه الإدارة تسجيل الشركات الرياضية ومتابعة انشطة هذه الشركات فقط.

ويتفق ذلك مع دراسة عبده محمود (٢٠١٣م)(١٣)، والتي تشير إلي عدم وجود خطة إستثمارية واضحة المعالم للمنشآت الرياضية التى يمكن الإستثمار فيها، كما توضح نتائج الدراسة أنه لا توجد جهة حكومية متخصصة لخدمة الإستثمار الرياضى بمعنى عدم وجود إدارة للإستثمار بمديريات الشباب والرياضة تساعد وتوضح للمستثمرين الأماكن التى يمكن الإستثمار فيها والتى تقوم بدورها فى تسهيل الإجراءات الإدارية المتبعة فى مثل هذا النوع من الإستثمار، وكذلك توجد صعوبة في التعامل بين المستثمر والقائمين علي إدارة المنشأت الرياضية والشبابية وذلك لعدم وجود منسق علاقات عامة بين المستثمرين والمنشآت الرياضية والشبابية.

بينما جاءت **أقل متوسط حسابي العبارة** رقم (٦) **"** توجد ندرة فى المتخصصين فى المجال الإستثمارى الرياضى**"**، بمتوسط حسابي (٣.٦٨)، **يرجع الباحثان ذلك إلى** قلة البرامج التدريبية الخاصة بإعداد وتأهيل العاملين بالمجال

الرياضي للعمل علي تقديم الخبرات الاستثمارية للمستثمرين بشكل عام وذلك لتحفيزهم علي الاستثمار بالمجال الرياضي.

ويتفق **ذلك مع نتائج دراسة ودراسة "مصطفى عبد العال سالم" (٢٠١٥م) (١٧)** في ضرورة توافر لجان علمية في التسويق والاستثمار وتنظيم دورات تدريبة لصقل المهارات وعدالة توزيع الدعم المادي على الأندية الرياضية ، وتشجيع الدولة للمستثمرين على الإستثمار في الأندية الرياضية ، والقضاء على تخوف المستثمرين من الإستثمار في المجال الرياضي بإزالة الإلتباسات والأخطاء بالمفاهيم المتعلقة بالإستثمار الرياضي.

ويري الباحثان أن نتيجة لعدم وضوح مواد الخاصة بالاستثمار الرياضي بقانون الرياضة المصري رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م نتج عنة عدم وجود خطة إستثمارية واضحة المعالم للمنشآت الرياضية التى يمكن الإستثمار فيها، كما توضح نتائج الدراسة أنه لا توجد جهة حكومية متخصصة لخدمة الإستثمار الرياضى بمعنى عدم وجود إدارة للإستثمار بمديريات الشباب والرياضة تساعد وتوضح للمستثمرين الأماكن التى يمكن الإستثمار فيها والتى تقوم بدورها فى تسهيل الإجراءات الإدارية المتبعة فى مثل هذا النوع من الإستثمار، وكذلك توجد صعوبة في التعامل بين المستثمر والقائمين علي إدارة المنشأت الرياضية والشبابية وذلك لعدم وجود منسق علاقات عامة بين المستثمرين والمنشآت الرياضية والشبابية.

وبذلك يكون الباحثان قد حقق الإجابة عن التساؤل الأول للبحث ما الاثر التشريعي لقواني الاستثمارعلي الجوانب الإدارية والفنية للاستثمار الرياضي؟

عرض ومناقشة نتائج التساؤل الثاني:

ـ ما الاثر التشريعي لقانون الرياضة علي البنية التحتية للرياضة المصرية؟

للتحقق من إجابة التساؤل الثاني إحصائياً قام الباحثان بإحتساب الإنحراف المعياري والمتوسط الحسابي وكا٢ لكل عباره من عبارات المحور، وذلك على النحو التالي:

جدول (٨)

توزيع نسبي لاستجابات عينة البحث نحو البنية التحتية للرياضة المصرية.

(ن=١٤١)

م	أوافق بشدة		أوافق		أحيانا		غ موافق		غ موافق بشدة		إنحراف معياري	متوسط حسابي	كا٢	الترتيب
	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%				
١١	٧٢	٥١.١	٢٤	١٧.٠	٢٥	١٧.٧	١١	٧.٨	٩	٦.٤	١.٢٥٩	٣.٩٨	٩٢.٥٨	١
١٢	٣٦	٢٥.٥	٦٠	٤٢.٦	٢٥	١٧.٧	١٢	٨.٥	٨	٥.٧	١.١٠٦	٣.٧٣	٦٢.١٥	٨
١٣	٥٤	٣٨.٣	٣٨	٢٧.٠	٢٧	١٩.١	٨	٥.٧	١٤	٩.٩	١.٢٨٧	٣.٧٨	٤٨.٦٨	٥
١٤	٥٠	٣٥.٥	٤٦	٣٢.٦	٢٢	١٥.٦	١٩	١٣.٥	٤	٢.٨	١.١٣٥	٣.٨٤	٥٣.٢٢	٢
١٥	٥٨	٤١.١	٣٢	٢٢.٧	١٦	١١.٣	٢٦	١٨.٤	٩	٦.٤	١.٣٣٤	٣.٧٣	٥٠.٥٢	٧
١٦	٥٠	٣٥.٥	٤٤	٣١.٢	٢٤	١٧.٠	١٦	١١.٣	٧	٥.٠	١.١٨٢	٣.٨٠	٤٧.٥٤	٣
١٧	٥٢	٣٦.٩	٣٨	٢٧.٠	٢٥	١٧.٧	١٧	١٢.١	٩	٦.٤	١.٢٤٧	٣.٧٥	٤١.٣٧	٦
١٨	٥٢	٣٦.٩	٤٢	٢٩.٨	٢٣	١٦.٣	١٤	٩.٩	١٠	٧.١	١.٢٣٩	٣.٧٩	٤٦.٦٩	٤

*** قيمة (كا٢) الجد ولية عند (٠.٠٥) = ٩.٤٩**

يتضح من نتائج جدول(٨) أن قيمة (كا٢) المحسوبة أكبر من الجدولية (**٩.٤٩**)، لجميع العبارات الخاصة **بمحور البنية التحتية للرياضة المصرية**، حيث تراوحت قيمة (كا٢) المحسوبة ما بين (**٩٢.٥٨ : ٤١.٣٧**)، مما يظهر وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة البحث في كل العبارات، ومن نتائج المحور يتضح أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (**٠.٠٥**) لصالح الإختيار (أوافق بشدة) بالنسبة للعبارات (١١-١٣-١٤-١٥-١٦-١٧-١٨)، وأيضاً لصالح الإختيار(أوافق) بالنسبة للعبارات (١٢) حيث كانت (كا٢) المحسوبة أكبر من الجدولية مما يظهر وجود فروق ذات دلالة إحصائية.

كما يتضح من جدول (٨)، أن **أعلى متوسط حسابي العبارة** رقم (١١) وهي "ضعف البنية التحتية للرياضة المصرية نتيجة لضعف الاستثمار الرياضي." بمتوسط حسابي (٣.٩٨)، و**يرجع الباحثان ذلك إلى** أن هناك مجود كبير لوزارة الشباب والرياضة لضخ مزيد من الاستثمارات سواء الخاصة او الحكومية بالمجال الرياضي الا انة غير كافي لحجم الطلب علي ممارسة الرياضة بجمهورية مصر العربية ويحتاج الي ضخ حجم اكبر من الاستثمارات لتغطية حجم الطلب الكبير بالسوق المصري.

ويتفق ذلك مع نتائج دراسة **خالد السيد أحمد (٢٠٠٨م)**(٩) فى أن القوانين واللوائح التنظيمية الموجودة حالياً لا تشجع ولا تكفى لزيادة التمويل الذاتى ولا توجد نصوص قانونية تحكم طبيعة العلاقة بين المستثمر والنادى أو المنشأة.

بينما جاءت **أقل متوسط حسابي العبارة** رقم (١٢) " يتأثر الاستثمار بالبنية التحتية بنوعية النشاطات الرياضية الممارسة." بمتوسط حسابي (٣.٧٣)، **يرجع الباحثان ذلك إلى** أهتمام المستثمرين بالاستثمار بالرياضات التي يكون عليها طلب كبير من الجمهور مثل ملاعب كرة القدم وملاعب البدل وحمامات السباحة.

ويتفق ذلك مع نتائج دراسة عبده محمود (٢٠١٣م) (١٣) والتي تشير إلي ومدي أهمية ودور إدارة الاستثمار بالمديريات في تطوير وتحديث وصيانة المنشأت الرياضية والشبابية، والتوسع في إقامة منشأت رياضية حديثة تواكب المنشأت العالمية، وذلك للوقوف علي مدي قدرة هذه المنشأت علي استضافة وتنظيم البطولات والدورات الرياضية والاحتفالات.
وبذلك يكون الباحثان قد حقق الإجابة عن التساؤل الثاني للبحث ما الاثر التشريعي لقواني الاستثمارعلي البنية التحتية للرياضة المصرية؟

عرض ومناقشة نتائج التساؤل الثالث:
- ما الاثر التشريعي لقانون الرياضة علي نشر الوعى بالإستثمار الرياضى؟

للتحقق من إجابة التساؤل الثالث إحصائياً قام الباحثان بإحتساب الإنحراف المعياري والمتوسط الحسابي وكا٢ لكل عباره من عبارات المحور، وذلك على النحو التالي:

جدول (٩)
توزيع نسبي لاستجابات عينة البحث نحو نشر الوعى بالإستثمار الرياضى.
(ن=١٤١)

م	أوافق بشدة		أوافق		أحيانا		غ موافق		غ موافق بشدة		إنحراف معياري	متوسط حسابي	كا٢	الترتيب
	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%				
١٩	٥٤	٣٨.٣	٤٤	٣١.٢	٢٢	١٥.٦	١٥	١٠.٦	٦	٤.٣	١.١٥٩	٣.٨٨	٥٧.٤٧	٣
٢٠	٤٨	٣٤.٠	٤٨	٣٤.٠	٢٥	١٧.٧	١١	٧.٨	٩	٦.٤	١.١٧٤	٣.٨١	٥١.٧٣	٧
٢١	٦٠	٤٢.٦	٣٤	٢٤.١	٢٥	١٧.٧	١٤	٩.٩	٨	٥.٧	١.٢٢٧	٣.٨٧	٥٩.٠٣	٤
٢٢	٧٤	٥٢.٥	٢٤	١٧.٠	٢٣	١٦.٣	٦	٤.٣	١٤	٩.٩	١.٣٢٨	٣.٩٧	١٠٠.٥٩	١
٢٣	٥٤	٣٨.٣	٣٨	٢٧.٠	٢٦	١٨.٤	١٩	١٣.٥	٤	٢.٨	١.١٦٠	٣.٨٤	٥٠.٩٥	٦
٢٤	٥٢	٣٦.٩	٤٠	٢٨.٤	١٢	٨.٥	٢٦	١٨.٤	١١	٧.٨	١.٣٤٣	٣.٦٨	٤٤.٩٩	٨
٢٥	٦٤	٤٥.٤	٣٤	٢٤.١	٢٠	١٤.٢	١٦	١١.٣	٧	٥.٠	١.٢٢٥	٣.٩٣	٧٠.٢٤	٢
٢٦	٦٢	٤٤.٠	٣٢	٢٢.٧	٢١	١٤.٩	١٧	١٢.١	٩	٦.٤	١.٢٧٩	٣.٨٥	٦٠.٣٨	٥

*** قيمة (كا٢) الجد ولية عند (٠.٠٥) = ٩.٤٩**

يتضح من نتائج جدول(٩) أن قيمة (كا٢) المحسوبة أكبر من الجدولية (**٩.٤٩**)، لجميع العبارات الخاصة **بمحور نشر الوعى بالإستثمار الرياضى** ، حيث تراوحت قيمة (كا٢) المحسوبة ما بين (**١٠٠.٥٩ : ٤٤.٩٩**)، مما يظهر وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة البحث في كل العبارات، ومن نتائج المحور يتضح أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (**٠.٠٥**) لصالح الإختيار (أوافق بشدة) بالنسبة للعبارات (١٩- ٢٠-٢١-٢٢-٢٣-٢٤-٢٥-٢٦)، حيث كانت (كا٢) المحسوبة أكبر من الجدولية مما يظهر وجود فروق ذات دلالة إحصائية.

كما يتضح من جدول (٩)، أن **أعلى متوسط حسابي العبارة** رقم (٢٢) وهي " لا يوجد وعى بالرياضة كمصدر من مصادر الإستثمار والدخل للدولة والمؤسسات الرياضية." بمتوسط حسابي (٢.٨٩٠٠)، و**يرجع الباحثان ذلك إلى** عدم إهتمام القانون الحالي للرياضة بأهمية نشر ثقافة الاستثمار الرياضي وتقديم حملات لتنمية وعي المستثمرين للاستثمار بالمجال الرياضي .

ويتفق ذلك مع نتائج وهذا يتفق مع دراسة **اشرف محمود حسين(١٩٩٩م)(٣)، وإيمان محمد أحمد** (٢٠٠٦م)(٦) فى أن الوعى بالسياسة الرياضية يساعد المنشآت الرياضية على الإستثمار الأمثل فى تحقيق الموارد الذاتية التى فى حاجة ماسة إليها الدولة فى ظل الظروف الإقتصادية التى تعيشها مصر الأن.

بينما جاءت **أقل متوسط حسابي العبارة** رقم (٢٤) " لا يوجد وعى لدى المستثمرين بالعوائد الإستثمارية مثل الإستثمار فى المجالات الأخرى." بمتوسط حسابي (٣.٦٨)، **يرجع الباحثان ذلك إلى** أن لا توجد إدارة بإدارة الاستثمار تحسب بشكل دقيق العوائد التي يحققها المجال الرياضي سواء من ارباح او عوائد غير مباشرة من الاستثمار داخل المجال الرياضي بجمهورية مصر العربية.

ويتفق ذلك مع نتائج دراسة **إيمان محمد (٢٠٠٦م)(٤) والتي تشير إلى** عدم وجود وعى بأن لعبة كرة اليد تعتبر مجال استثماري للشركات الراعية، كما أنه لا يوجد وعى للمستثمرين بأهمية استثمار إمكانات الاتحاد المصري لكرة اليد واعتقادهم أن التكلفة العالية لهذا النوع من الاستثمار يفضل أن تقوم به الشركات أو المستثمر ذو العلاقة بالوسط الرياضي.

وبذلك يكون الباحثان قد حقق الإجابة عن التساؤل الثالث للبحث ما الاثر التشريعي لقواني الاستثمار علي نشر الوعى بالإستثمار الرياضى؟

عرض ومناقشة نتائج التساؤل الرابع:

- ما الاثر التشريعي لقانون الرياضة على الوعى بالسياسة الاستثمارية للرياضية المصرية؟

للتحقق من إجابة التساؤل الرابع إحصائياً قام الباحثان بإحتساب الإنحراف المعياري والمتوسط الحسابي وكا^2 لكل عباره من عبارات المحور، وذلك على النحو التالي:

جدول (١٠)
توزيع نسبي لاستجابات عينة البحث نحو الوعى بالسياسة الاستثمارية
(ن=١٤١)

م	أوافق بشدة		أوافق		أحيانا		غ موافق		غ موافق بشدة		إنحراف معياري	متوسط حسابي	كا^2	الترتيب
	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%				
٢٧	٤٠	٢٨.٤	٥٢	٣٦.٩	٢٩	٢٠.٦	١١	٧.٨	٩	٦.٤	١.١٤٥	٣.٧٣	٤٨.٦١	٦
٢٨	٦٢	٤٤.٠	٣٦	٢٥.٥	٢٣	١٦.٣	١٢	٨.٥	٨	٥.٧	١.٢٠٨	٣.٩٣	٦٧.٤٠	٢
٢٩	٦٨	٤٨.٢	٢٦	١٨.٤	٢٧	١٩.١	٦	٤.٣	١٤	٩.٩	١.٣١٩	٣.٩٠	٨١.٠٢	٣
٣٠	٧٦	٥٣.٩	٢٢	١٥.٦	٢٠	١٤.٢	١٩	١٣.٥	٤	٢.٨	١.٢١٨	٤.٠٤	١٠٨.٥٣	١
٣١	٥٠	٣٥.٥	٤٢	٢٩.٨	١٤	٩.٩	٢٦	١٨.٤	٩	٦.٤	١.٢٩٨	٣.٦٣	٤٤.٠٠	٧
٣٢	٥٢	٣٦.٩	٤٢	٢٩.٨	٢٤	١٧.٠	١٦	١١.٣	٧	٥.٠	١.١٩٠	٣.٨٢	٤٨.٦٨	٤
٣٣	٥٠	٣٥.٥	٤٤	٣١.٢	٢٣	١٦.٣	١٤	٩.٩	١٠	٧.١	١.٢٣١	٣.٧٨	٤٥.٥٦	٥

*** قيمة (كا^2) الجد ولية عند (٠.٠٥) = ٩.٤٩**

يتضح من نتائج جدول(١٠) أن قيمة (كا^2) المحسوبة أكبر من الجدولية **(٩.٤٩)**، لجميع العبارات الخاصة **بمحور الوعى بالسياسة الاستثمارية للرياضية المصرية** ، حيث تراوحت قيمة (كا^2) المحسوبة ما بين **(١٠٨.٥٣ : ٤٤.٠٠)**، مما يظهر وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة البحث في كل العبارات، ومن نتائج المحور يتضح أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى **(٠.٠٥)**،

لصالح الإختيار (أوافق بشدة) بالنسبة للعبارات (٢٨-٢٩-٣٠-٣١-٣٢-٣٣)، وأيضاً لصالح الإختيار(أوافق) بالنسبة للعبارة (٢٧)، حيث كانت (كا^{2}) المحسوبة أكبر من الجدولية مما يظهر وجود فروق ذات دلالة إحصائية.

كما يتضح من جدول (١٠)، أن **أعلى متوسط حسابي العبارة** رقم (٣٠) "توجد صيغة عقود مبرمة واضحة تضمن حق المستثمر والمنشأة." بمتوسط حسابي (٤.٠٤)، و**يرجع الباحثان ذلك إلى** عدم وجود عقد موحد من قبل وزارة الشباب والرياضة المصرية يوضح به جميع حقوق وواجبات المستثمر ويكون ثابت لا يتغير بتغير مجالس الإدارة الخاصة بالاندية.

ويتفق ذلك مع نتائج دراسة " شريهان يحيي محمد " (٢٠١٢م) (١٢) في ضرورة وجود مظلة قانونية تحمي أموال المستثمرين وتدريب العاملين والكوادر على طرق جذب المستثمرين ، ووضع المجال الرياضي ضمن مجالات الإستثمار ، وتوفير ضمانات قانونية تحمي أموال المستثمر في حال تعاقب مجالس إدارات الأندية والإستماع للمقترحات الإستثمارية من العاملين وتعديل اللاوائح الداخلية للأندية ..

بينما جاءت **أقل متوسط حسابي العبارة** رقم (٣١) " يوجد هدف واضح للدولة من وراء أستثمار المنشآت الرياضية والشبابية." بمتوسط حسابي (٣.٦٣)، **يرجع الباحثان ذلك إلى** أن أهداف الخطة الاستثمارية الحكومية لابد لها من محاولة التفكير خارج الصندوق المغلق بوضع أهداف إستثمارية واقعية مرنة يمكن الوصول إليها من خلال لجنة علمية داخل الوزارة والعمل على محاولة إيجاد حوافز واضحة للاستثمار وتصحيح مفاهيم الإستثمار الرياضي بالمجتمع الرياضي.

وذلك يتفق مع نتائج إيمان محمد (٢٠٠٦م)(٤) وجود سياسة استثمارية إلى حد ما فى الاتحاد المصري لكرة اليد. ويوجد اهتمام باستثمار لعبة كرة اليد من الناحية الاقتصادية حيث يسعى الاتحاد إلى استثمار أنشطته، وذلك عن طريق دراسات في السياسة الاستثمارية بالاتحاد.

وبذلك يكون الباحثان قد حقق الإجابة عن التساؤل الرابع للبحث ماالاثر التشريعي لقواني الاستثمارعلي الوعى بالسياسة الاستثمارية للرياضية المصرية؟

عرض ومناقشة نتائج التساؤل الخامس:

- ما الاثر التشريعي لقانون الرياضة على الجوانب الخاصة بمعوقات الاستثمار الرياضي؟

للتحقق من إجابة التساؤل الخامس إحصائياً قام الباحثان بإحتساب الإنحراف المعياري والمتوسط الحسابي وكا^{2} لكل عباره من عبارات المحور، وذلك على النحو التالي:

جدول (١١)
توزيع نسبي لاستجابات عينة البحث نحو الجوانب الخاصة بمعوقات الاستثمار الرياضي. (ن=١٤١)

م	أوافق بشدة		أوافق		أحيانا		غ موافق		غ موافق بشدة		إنحراف معياري	متوسط حسابي	كا٢	الترتيب
	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%				
٣٤	٤٢	٢٩.٨	٥٠	٣٥.٥	٢١	١٤.٩	١٩	١٣.٥	٩	٦.٤	١.٢١٣	٣.٦٨	٤١.٥١	٧
٣٥	٣٦	٢٥.٥	٥٦	٣٩.٧	٢٥	١٧.٧	١٤	٩.٩	١٠	٧.١	١.١٦٩	٣.٦٦	٤٨.٨٢	٨
٣٦	٥٢	٣٦.٩	٤٠	٢٨.٤	٢٨	١٩.٩	١٥	١٠.٦	٦	٤.٣	١.١٦٤	٣.٨٢	٤٨.٦٨	٢
٣٧	٥٤	٣٨.٣	٣٨	٢٧.٠	٢٩	٢٠.٦	١١	٧.٨	٩	٦.٤	١.٢٠٦	٣.٨٢	٥٠.٥٩	١
٣٨	٤٤	٣١.٢	٥٢	٣٦.٩	٢٥	١٧.٧	١٢	٨.٥	٨	٥.٧	١.١٤٣	٣.٧٩	٥٣.٠٧	٣
٣٩	٥٠	٣٥.٥	٤٢	٢٩.٨	٢٩	٢٠.٦	٦	٤.٣	١٤	٩.٩	١.٢٥٧	٣.٧٦	٤٨.٢٥	٥
٤٠	٤٢	٢٩.٨	٥٢	٣٦.٩	٢٤	١٧.٠	١٩	١٣.٥	٤	٢.٨	١.١٠٤	٣.٧٧	٥١.٢٣	٤
٤١	٤٤	٣١.٢	٤٨	٣٤.٠	٢٤	١٧.٠	١٥	١٠.٦	١٠	٧.١	١.٢١٤	٣.٧١	٤١.٣٠	٦
٤٢	٣٦	٢٥.٥	٥٠	٣٥.٥	٣١	٢٢.٠	١١	٧.٨	١٣	٩.٢	١.٢١٢	٣.٦٠	٣٧.٩٧	٩

*** قيمة (كا٢) الجد ولية عند (٠.٠٥) = ٩.٤٩**

يتضح من نتائج جدول(١١) أن قيمة (كا٢) المحسوبة أكبر من الجدولية (**٩.٤٩**)، لجميع العبارات الخاصة **بمحور الجوانب الخاصة بمعوقات الاستثمار الرياضي** ، حيث تراوحت قيمة (كا٢) المحسوبة ما بين (**٥٣.٠٧ : ٣٧.٩٧**)، مما يظهر وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة البحث في كل العبارات، ومن نتائج المحور يتضح أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (**٠.٠٥**) لصالح الإختيار (أوافق بشدة) بالنسبة للعبارات (٣٦-٣٧-٣٩)، وأيضاً لصالح الإختيار(أوافق) بالنسبة للعبارات (٣٤-٣٥-٣٨-٤٠-٤١-٤٢) حيث كانت (كا٢) المحسوبة أكبر من الجدولية مما يظهر وجود فروق ذات دلالة إحصائية.

كما يتضح من جدول (١١)، أن **أعلى متوسط حسابي العبارة** رقم (٣٧) " لا توجد تسهيلات تشجع المستثمرين على الإستثمار فى المنشآت الرياضية والشبابية." بمتوسط حسابي (٣.٨٢)، و**يرجع الباحثان ذلك إلى** أن كثير من الاندية توجد الكثير من المشاكل وتوجد حواجز روتينية تجعل المستثمر لا يفضل الاستثمار في المجال الرياضي منها منح التراخيص للمشروعات الرياضية.

ويتفق ذلك مع نتائج دراسة يحى محرز عثمان (٢٠٢٢م)(١٩) التي تشير إلى أن معوقات تنفيذ خطة إستثمار بطولات الإتحاد المصري للكاراتية متمثلة في الأزمات الإقتصادية التي تتعرض لها مصر وتحريك الأسعار مما أدى الى إرتفاع تكاليف التنظيم والادوات والاجهزة المستخدمة في تنظيم أي حدث رياضي، إضافة إلى المستوى الإجتماعي المحيط وصعوبة توافر التجهيزات الحديثة والمتقدمة بجميع البطولات ، وكذا عدم الإستفادة من الأبحاث العلمية ودخولها حيز التنفيذ والتطبيق.

بينما جاءت **أقل متوسط حسابي العبارة** رقم (٤٢) " كثره الاوراق والروتين المعقد يجعل المستثمر يزهد فى الاشتراك فى عمليه الاستثمار." بمتوسط حسابي (٣.٦٠)، **يرجع الباحثان ذلك إلى** كثرة الإجراءات الإدارية الموجودة بالقانون

لإشهار الشركات الرياضية للإستثمار بالمجال الرياضي وارتفاع نسبة الضرائب علي الشركات المساهمة.

ويتفق ذلك مع نتائج دراسة إيمان محمد أحمد (٢٠٠٦م) (٤) والتي تشير إلي أن الإجراءات الروتينية من أهم المعوقات فى استثمار أنشطة الاتحاد المصري لكرة اليد، وكل هذا يؤدى إلى إيجاد صعوبة فى التعامل بين المستثمرين والقائمين بإدارة الاتحاد مما يؤدى إلى إعاقة الاستثمار فى المجال الرياضي ، ويتضح ذلك في طول الفترة الزمنية التي تستغرق في الإجراءات الإدارية لإصدار التصاريح الخاصة للاستثمار في الاتحاد المصري لكرة اليد.

وبذلك يكون الباحثان قد حقق الإجابة عن التساؤل الخامس للبحث ما الاثر التشريعي لقواني الاستثمارعلي الجوانب الخاصة بمعوقات الاستثمار الرياضي؟

استنتاجات البحث وتوصياته:

أولاً: الاستنتاجات:

انطلاقاً من نتائج هذا البحث وفي ضوء المنهج المستخدم وفي حدود العينة وأداوات جمع البيانات، يستخلص الباحثان ما يلي:

١-يؤثر قانون الرياضة المصري رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م بشكل كبيرعلي الجوانب الإدارية والفنية للاستثمار الرياضي.

٢- تؤثر المواد القانونية الخاصة بالاستثمار بقانون الرياضة المصري رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م علي البنية التحتية للرياضة المصرية بشكل ضعيف.

٣-لا يوجد بالمواد القانونية الخاصة بالاستثمار الرياضي اي مواد تساعد علي نشر الوعى بالإستثمار الرياضى بين رجال الاعمال.

٤-عدم وضوح السياسات الخاصة بالاستثمار الرياضي داخل جمهورية مصر العربية.

٥-توجد العديد من المعوقات القانونية التي تعوق تنفيذ المشروعات الاستثمارية بالمجال الرياضي.

ثانياً: التوصيات:

١- ضرورة اعادة النظر بجميع مواد الاستثمار بقانون الرياضة المصري رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م ولائحتة التنفيذية.

٢- ضرورة سعي وزارة الشباب والرياضة بنشر الوعي والثقافة الخاصة بالاستثمار بالمجال الرياضي.

٣- ضرورة وضع سياسات واضحة للاستثمار بالمجال الرياضية بجمهورية مصر العربية.

٤- ضرورة تصميم خطة استثمارية واضحة لجميع انواع الاستثمار الرياضي بجمهورية مصر العربية.
٥- ضرورة تطوير البنية التحتية داخل ادارات الاندية الرياضية، مع توفير كافة المستلزمات اللازمة لمواكبة اى شكل من اشكال الاستثمار المستقبلي.

(((المـــراجـــع)))

أولا: المراجع باللغة العربية:

١. أبوبكر نورالدين: "مشاكل تطبيق لائحة الشركات، البيروقراطية والتطوير الإداري في المجتمع الإشتراكي"، جماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا، الإسكندرية ، ١٩٧٤م.
٢. أحمد عيسي: "دور الاستثمار الرياضي في الأندية الرياضية بجمهورية مصر العربية"، المجلة العلمية للتربية البدنية وعلوم الرياضة، العدد ٧٥ ، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان، ٢٠١٥م.
٣. أشرف محمود حسين: معوقات الاستثمار في المجال الرياضي في جهورية مصر العربية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان ، ١٩٩٩م.
٤. إيمان محمد: "إستراتيجية مقترحة لاستثمار أنشطة الاتحاد المصري لكرة اليد بجمهورية مصر العربية"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية الرياضية ، جامعة أسيوط، ٢٠٠٦م.
٥. بهاء سيد: "تحديث التشريعات الرياضية العربية في ضوء التشريعات الرياضية الدولية"، مجلة علوم الرياضة وتطبيقات التربية البدنية، كلية التربية الرياضية بقنا، جامعة جنوب الوادي، ٢٠١٥م.
٦. جمهورية مصر العربية: "قانون الرياضة المصري"، الجريدة الرسمية، العدد ٢١ مكرر (ب)، ٣١ مايو ٢٠١٧م.
٧. حسن الشافعي، نادي أحمد: "ضمانات وحوافز الاستثمار في المؤسسات الرياضية بجمهورية مصر العربية"، المؤتمر العلمي الدولي الثالث، نحو استثمار أفضل للرياضة المصرية والعربية، مجلد١، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٩م.
٨. حمدي عبد العظيم : خصخصة مناخ الاستثمار وتحرير الصناعات الصغيرة فى مصر ، دار الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٥م .
٩. خالد السيد أحمد: تقويم مصادر تمويل الأندية الرياضية لمحافظة الشرقية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة بنها، ٢٠٠٨م.

١٠.سلمى أيمن عبد العزيز :" خطة مقترحة لاستثمار الاحداث الرياضية لبعض الاتحادات الرياضية بجمهورية مصر العربية " ، رسالة ماجستير ، كلية التربية الرياضية ، جامعة سوهاج ، ٢٠٢١ م .
١١.سمير عبد الحميد على : أثر استخدام مفهوم الخصخصة للأندية الرياضية على متطلبات العملية التدريبية ، المؤتمر العلمي الثالث للرياضة والمرأة بين المستقبل من التأثير والتأثر ، كلية التربية الرياضية للبنات ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٩٩م .
١٢.شريهان يحيي محمد: تفعيل آليات جذب رجال الأعمال للاستثمار في المجال الرياضي، رسالة ماجستير غير منشور، كلية التربية الرياضية، جامعة طنطا ٢٠١٢م .
١٣.عبده محمود عبد الحليم: إستراتيجية مقترحة لاستثمار المنشآت الرياضية بمديريات الشباب والرياضة بمحافظات جنوب الصعيد "دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراة غير منشور، كلية التربية الرياضية، جامعة أسيوط، ٢٠١٣م .
١٤.كريم الحكيم وأخرون : "التنظيمات الرياضية"، دار الفردوس للطباعة والنشر، كلية التربية الرياضية، جامعة المنصورة، ٢٠١٧م.
١٥.كريم سيد عبدالرازق : منهجية قياس اثر التشريعات : بين الممارسة والخبرات الدولية ومتطلبات التطبيق في الدول العربية، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد ٣، العدد ٦، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية ، مصر ، ٢٠١٨م.
١٦.محمد فتحي: "بعض أوجه الاستفادة للرياضة المصرية من تغيير لائحة الاتحادات الرياضية"، المؤتمر العلمي الدولي الثالث، نحو استثمار أفضل للرياضة المصرية والعربية، مجلد١، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٩م.
١٧.مصطفى عبد العال سالم: دراسة تحليلية لمصادر تمويل لعبة كرة القدم بجمهورية مصر العربية ، رسالة ماجستير كلية التربية الرياضية ، جامعة أسيوط ، ٢٠١٥م .
١٨.هيثم علي: دراسة تقييم الأثر التشريعي وتطوير صناعة التشريع، مجلة المال، العدد ٢٢٣، جامعة منوبيلية، فرنسا، ٢٠٢٣م.
١٩.يحى محرز عثمان: خطة مقترحة لاستثمار بطولات الاتحاد المصرى للكاراتيه بجمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الرياضية، جامعة المنصورة، مصر، ٢٠٢٢م.

ثانياً: المراجع باللغات الأجنبية:

20. Abderrahim Rharib & Amina Azmi. (2018). Investment in the sport sector, is legislation a Bottleneck?. 6th International ofel conference on Governance, management and entrepreneurship, Dubrovink, April 2018.

21. Hristo Novatchkov, Arnold Baca (2013): Artificial Intelligence in Sports on the Example of Weight Training, Journal of sports science & medicine 12(1):27-37.

23. João Gustavo Claudino, Daniel de Oliveira Capanema (2019): Current Approaches to the Use of Artificial Intelligence for Injury Risk Assessment and Performance Prediction in Team Sports: a Systematic Review, Sports Medicine - Open volume 5, Springer Nature.

22. Milena Parent & Russell Hoye. (2018). The impact of governance principles on sport organizations governance practices and performance, A systematic review. Cogent social sciencs, (4), 1-24.

24. Predrag Mijatovic, Vladan Pavlovic & Ljubisa Milacic. (2015). Effect of Investment on financial and sport results. Industrija. 43. (2). 145-163.

25. Sorin Buhas, Raluca Buhas, Vasil Grama, Grigore Herman & Paul Dragos. (2021). The impact of Local public policies on sports performance. Oradiea an example of success. Baltic Journal of Health and physical activity, special Issue 6. Sport and tourism, Vol. 2. (15-27).

ثالثاً: شبكة المعلومات الدولية:

26. https://www.statista.com/statistics/254489/total-revenue-of-the-global-sports-apparel-market/